ديون مصر تضاعفت 40 مرة خلال عهد مبارك والدين الداخلي وصل إلى 435 مليار جنيه

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

11/11/2009

شكك الخبير الاقتصادي الـدكتور إبراهيم العيسوي في مصداقيـة غالبيـة البيانات والإحصاءات الصادرة من وزارة الماليـة، مشـيرًا إلى أن الفشل يلاحق سياساتها منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في عام 1992 .

وقـال في تصـريحات خاصـة بـ "المصـريون"، إن الوزارة تتبع سـياسة واحـدة تتمثل في فتـح الاقتصاد المصـري أمام التجارة والاسـتثمارات العالميـة، وإطلاق المجال أمام القطاع الخاص، موضـحًا أن تراجع دور الدولة صورة للسياسة المالية التي تنتهجها مصر والتي يطلق عليها "الليبرالية الاقتصادية الجديدة".

وأشـار العيسوي إلى أن معـدل النمو عام 1976 بلـغ حوالي 9% وهو يعـد معـدلاً مرتفعًا بسـبب الزيادة في إنتاج البترول وتدفق المعونات على مصـر والتوسع في القروض وزيادة العمالة بالخارج ووفرة الموارد الخارجية.

وفي عام 1982م بلغ معدل النمو 6% وصولا إلى العام المالي "1991/ 1992" الذي شهد تطبيق برنامج ما يسمى بـ"الإصلاح الاقتصادي" وبلغ النمو حينها 2%، أما في السنوات الأخيرة فيتراوح ما بين 3و4%، مما يعني وجود خط بياني نادر لمعـدل للنمو الاقتصادي، حيث يوجد تراجع كبير في الأداء الإنمائي للاقتصاد المصري .

وأضاف: لابـد من دراسـة معـدل الاسـتثمار من الـدخل الـذي يتحقق ببناء أصول جديدة أي معدات وأراضـي زراعية وكباري وبنية أساسـية، ففي أوائل السـبعينات وأواخر الثمانينيات كان معـدل الاسـتثمار مرتفعًا نسبيًا حيث وصل حوالي 28%، وفي النصف الأول من السـبعينيات هبط هـذا المعـدل إلى 24% ثم استمر في الهبوط حتى النصف الأخير من السبعينيات حتى وصل إلى 19% وهو الآن يقدر بنفس النسبة!!.

وعن الـديون المصـرية، أوضح العيسوي أنها تنقسم إلى ديون خارجية ومحلية، موضـحًا أن الأخيرة تتمثل في اقتراض الحكومة من أموال التأمينات عبر شهادات الاستثمار التي تصدر نيابة عن الحكومة لتسديد عجز الميزانية .

وكشف عن ارتفاع الـدين العام إلى 435 مليـار جنيه بزيادة 40 مرة عمـا كان عليه عام 1981م، محـذرًا من أن الـدين الخارجي الذي يقدر بـ 29 مليار دولار يجرنا إلى التبعية والخضوع للمتطلبات الأجنبية.

المصدر: المصريون